

Distr.: General
2 August 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

تود إسبانيا والمملكة المتحدة، بصفتها شريكتين في رئاسة فريق الخبراء غير الرسمي
المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، أن تقدما مذكرة موجزة عن وقائع
الاجتماع الذي عُقد في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦ بشأن الحالة المتعلقة بالمرأة والسلام
والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رومان أويارسون

السفير

الممثل الدائم لإسبانيا

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماثيو رايكروفت

السفير

الممثل الدائم للمملكة المتحدة

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

090816 080816 16-13396 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لإسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

موجز وقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦

في ١٥ حزيران/يونيه، قُدمت إحاطة إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، قدمتها ديان كورنر، نائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، نائبة الممثل الخاص للأمين العام، مصحوبة بكل من غلاديس تيني أتينغا، مستشارة الشؤون الجنسانية، وبياتريكس آتغر كولن، كبيرة مستشاري شؤون حماية المرأة، وموسى قسامة، رئيس شعبة حقوق الإنسان في البعثة.

وقالت نائبة الممثل الخاص إن المرأة يقع عليها القسط الأوفر من المعاناة من تبعات النزاع الدائر في جمهورية أفريقيا الوسطى، وضربت لذلك أمثلة بارتفاع عدد الأرامل والأسر المعيشية التي تعيلها النساء، وتضرر المرأة في سبل عيشها، واستفحال العنف الجنسي والجنساني، وتعرض المرأة للعنف بتهمة ممارسة السحر، وتفاقم مخاطر تعرض المرأة للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأشارت المتكلمة إلى أن الاعتبارات الجنسانية كانت دائما حاضرة في الولاية المنوطة بالبعثة بوصفها مسألة شاملة، مع تركيز البعثة على مشاركة المرأة وكفالة الحماية اللازمة لها. فمنذ أواخر عام ٢٠١٤ والبعثة تنادي بقوة بتمثيل المرأة بما لا يقل عن ٣٠ في المائة في عمليات التشاور الوطنية، الأمر الذي قبل به الشركاء وتبنته الحكومة. وقالت إن البعثة أعدت قاعدة بيانات بمعلومات عن ذوات المهارات المهنية من النساء المؤهلات لتولي أدوار قيادية في مجموعة من الميادين، كما ساعدت البعثة في إعداد مشروع القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وشددت المتكلمة على أنه من الضروري أن تشارك المرأة في عملية المصالحة الوطنية، وقالت إن البعثة تعمل مع وزيرة الشؤون الاجتماعية، التي تجمع في حقيبتها الوزارية بين الشؤون الجنسانية والمصالحة، لضمان إشراك المرأة في عمليات العدالة الانتقالية. وقالت إن البعثة تعمل أيضا على تحسين سبل وصول المرأة إلى العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المتعلقة باتهام الناس بممارسة السحر وإسقاط السحر من قانون العقوبات، بالإضافة إلى تفعيل خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن (١٣٢٥) (٢٠٠٠).

وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصفها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، قائمة من التوصيات الرامية إلى النهوض بتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال البعثة والحكومة ومجلس الأمن،

لا سيما في ضوء الاستعراض الاستراتيجي المقبل للبعثة. وأشار مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع إلى الصعوبات التي تعترض التعامل مع الجناة بجميع تلاوينهم وضمان امتثالهم، وسلط الضوء على ثلاث مسائل مواضيعية، هي: العنف الجنسي باعتباره سببا ونتيجة للزواج، والصفاق وصمة العار بالأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب، والعنف الجنسي ضد الرجال والفتيان، وهو نوع من العنف تتجاهله عمليات الإبلاغ وإعداد البرامج.

ورداً على أسئلة أعضاء مجلس الأمن، أوضح المشاركون من الأمم المتحدة في بانغي وفي نيويورك ما يلي:

(أ) أدت عدة عوامل إلى انخفاض تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية منذ الفترة الانتقالية، حتى مع إقبال النساء على التصويت بأعداد كبيرة، حيث تجد أعراف عدم المساواة بين الجنسين السائدة في المجتمع صدى لها في العملية الديمقراطية (بالمقارنة مع الفترة الانتقالية التي شهدت تعيين امرأة في منصب رئاسة الدولة)، وتقل أمام المرأة سبل الحصول على الموارد المالية في أثناء الحملات الانتخابية، ناهيك عن إلغاء الانتخابات مرة تلو الأخرى وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف النساء؛

(ب) إذا كان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يشمل النساء المقاتلات والنساء المرتبطات بالجماعات المسلحة، فإن البرنامج التكميلي للحد من العنف المجتمعي، الذي سيستهدف ٨٠ ٠٠٠ شخص، سيزيد من التركيز على المرأة. وقد نجحت البعثة في دعوتها إلى تخصيص ٣٥ في المائة من مشاريع الحد من العنف المجتمعي للنساء. ومن المتوقع أن تحد هذه المشاريع من منسوب العنف في المجتمع، بما في ذلك العنف المنزلي، وأن تهيئ للنساء فرصا للكسب. وتعمل البعثة أيضا لكي تكون عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني مراعية للاعتبارات الجنسانية ولكي يكون تمثيل المرأة أكثر إنصافا في اللجان المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني؛

(ج) في إطار معالجة الشواغل المتعلقة بالتفاوت الكبير بين عدد حالات العنف الجنسي والجنساني (٦٠ ٠٠٠ حالة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥) والعنف الجنسي المتصل بالنزاع (٧٩ حالة في عام ٢٠١٥)، قالت البعثة إنه يجري تعميم العمل بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في البلد، وإن البعثة تعمل مع الحكومة والشرطة والمنظمات الشريكة لزيادة الدقة في عدد الحالات المبلغ عنها. ولا يزال الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع ناقصاً بسبب وصم ضحايا الاغتصاب بالعار، وغياب العدالة،

والدخول مع الجناة في تسويات خارج الأطر الرسمية، وتشديد الشروط التي ينبغي اجتماعها في كل حالة لتستوجب التحقق والتوثيق. ويجد صندوق الأمم المتحدة للسكان بعض الصعوبات مع ١٢ منظمة شريكة في إطار نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني، حيث لا يقدم الأرقام المطلوبة سوى ثمان من هذه المنظمات، كما أن الشروط اللازم اجتماعها لتسجيل حالات العنف الجنساني تختلف بين الشركاء؛

(د) إذا كانت المرأة ممثلة بنسبة ٢٨ في المائة في العنصر المدني من البعثة، فإن نسبة تمثيلها في العنصر العسكري وعنصر الشرطة منخفضة للغاية بالمقارنة مع المتوسط العالمي (١,٣ في المائة في العنصر العسكري و ٢,٧ في المائة في عنصر الشرطة). واعترفت نائبة الممثل الخاص بالحاجة إلى قيام البلدان المساهمة بقوات بالرفع من نسبة تمثيل المرأة في هذين العنصرين، مبينة أن هذا الأمر مهم أيضا في معالجة مشكلة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

واقترحت نائبة الممثل الخاص أن يتضمن القرار المقبل الذي سيجدد فيه مجلس الأمن ولاية البعثة ما يفيد زيادة عدد النساء في صفوف العسكريين وضباط الشرطة، وزيادة تمثيل المرأة في الهيئات الوطنية، والحث على التكافؤ بين الجنسين. وعلى العموم، اعتبرت المتكلمة أن لقضايا المرأة والسلام والأمن مكانة مرعية في البعثة، واستشهدت على ذلك بتولي نساء لمناصب سامية، ومنهن المتكلمة نفسها ومديرة قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومستشارة الشؤون الجنسانية الحالية، ولكنها أقرت بأنه يمكن بذل المزيد من الجهود للنهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وجدد رئيسا فريق الخبراء غير الرسمي شكرهما لنائبة الممثل الخاص، وأبرزتا أهمية موافاة مجلس الأمن بمزيد من المعلومات عن تنفيذ برنامج عمل المرأة والسلام والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق القيام بانتظام بإعداد تقارير وعقد جلسات إحاطة، على النحو المطلوب في القرارات ٢١٢٢ (٢٠١٣) و ٢٢١٧ (٢٠١٥) و ٢٢٤٢ (٢٠١٥). وطلب الرئيسان إلى البعثة تحديد أهداف مضبوطة تتعلق بمواضيع المرأة والسلام والأمن التي سبقت مناقشتها للعمل على تحقيقها في غضون ٦ أشهر إلى ١٢ شهرا فما أبعد، ثم يقوم الفريق بمتابعة الأمر. وسيعقد الفريق اجتماعا ثانيا يكون أكثر تركيزاً بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى قبل نهاية عام ٢٠١٦.